سياقات الاستدلال برأي الخليل في المقتضب

الدكتور: علي نور الدين سالم كمبة.

جامعة: مصراته.

كلية : الآداب.

a.kamba@art.misuratau.edu.ly

0926599065 ـ 0911438681

ملخص البحث:

يدرس البحث السياقات التي اتبعها المبرد في كتابه المقتضب، في التعليق على آرائه التي تأثر فيها برأي الخليل، وإشاراته إليها من حيث قبولها أو ردها أو استئناسه بها، ويعتبر جمعا لآراء الخليل التي ذكرها المبرد وبيان رأيه في هذه الآراء.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفق وأعان، ومن علينا بفضله وكرمه حمدا يلهج به اللسان، وشكرا يفيض به الجنان، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على المبعوث من بني عدنان، رحمة للبشر والحجر وكل مخلوف من بهم وبني الإنسان، اللهم صل وسلم وبارك عليه، وعلى آله وأصحابه أجمعين. وبعد

فلقد كان ولا يزال كتاب المقتضب للمبرد من كتب النحو المهمة، التي لا يستغني عنها باحث، أحب النحو، وولج فيه، واشتغل به.

وكتاب المقتضب يثير في نفسي الانتباه كل ما ولجت فيه بحثا عن التدقيق في مسألة ما؛ وذلك لما يمتاز به من أسلوب يكاد يكون فريدا في معالجة القضايا النحوية، فشدَّ انتباهي وعزمت بعد التوكل على الله في أن أغوص بين صفحاته باحثا ومنقبا فيه عن قضية ما؛ لأنهل من ما دُرَّ في ثناياه.

ومما لفت انتباهي أسلوبه في تقييم الآراء التي يتعرض لها بالموافقة عليها والإشادة بها، أو مستأنسا بها، أو رادا لها، فأردت أن أحصي مواقفه من أحد العلماء الذين تأثر بهم وأخذ عنهم، ورجع إليهم، وأكثر من إيراد ذكرهم ، ووقف عند آرائهم في كتابه، فاخترت لهذا البحث الإمام (الخليل بن أحمد الفراهيدي)، ووسمت هذا البحث بعنوان (سياقات الاستدلال برأي الخليل في المقتضب) فقسمت البحث إلى مقدمة أبين فيها عن الفكرة ومنهج العمل، وتمهيد للتعريف بالخليل، ثم المبرد وكتابه المقتضب، وقسمت العمل إلى ثلاثة مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول: خصصته للآراء التي وافق فيه المبرد الخليل.

المبحث الثاني: الآراء التي استأنس فيها المبرد برأي الخليل.

المبحث الثالث: الآراء التي رد فيها المبرد رأي الخليل.

ثم بخاتمة ونتائج، وقائمة بالمصادر.

وانتهجت في هذا البحث المنهج الاستقرائي الوصفي، من عرض القضية، ثم بيان رأي المبرد ثم نقله لرأي الخليل، ثم النظر في أسلوب إيراده لرأي الخليل وسياق كلامه؛ لنتبين هل هو موافق له، أو مستأنس به، أو رادٌّ لهذا الرأي.

والله أسأل أن يوفق وأن يعين وأن يزرقه القبول وأن ينفع به طلبة العلم

والحمد لله رب العالمين

التمهيد ويشمل التعريف بكل من الخليل والمبرد وكتاب المقتضب.

أولا: الخليل:

هو: الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الفراهيدىّ الأزدىّ بن الفراهيد بن مالك بن فهم بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد بن الغوث. وقيل: هو منسوب إلى فرهود بن شبابة بن مالك بن فهم، وقد نسب إلى الفراهيد على غير هذا الوجه؛ يقال رجل فراهيدىّ، وكان يونس يقول: الفرهودي (بضم الفاء) نسبة إلى حيّ من الأزد،[1] :ولم يسمّ أحد بأحمد بعد رسول الله صلّى الله عليه وسلم قبل والد الخليل.[2]

وُلد الخليل سنة (100هـ، 718م)، فكان سيد أهل الأدب قاطبة في علمه وزهده، والغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله.

وكان من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عن أيوب السختياني، وعاصم الأحول، والعوام بن حوشب، وغالب القطان.[3]

وأخذ عنه سيبويه؛ وعامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل؛ فكلما قال سيبويه: سألته، أو قال: قال من غير أن يذكر قائله، فهو الخليل بن أحمد، وأخذ عنه أيضاً النضر بن شميل وأبو فيد مؤرج السدوسي وعلي بن نصر الجهضمي وغيرهم.[4]

---

1 انظر القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت: 646هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1982م.376/1.

2 انظر الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي (ت 1396هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين ، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002 م 314/2.

3 انظر الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت 748هـ)، سير أعلام النبلاء ، دار الحديث- القاهرة، الطبعة: 1427هـ-2006م. 97/7.

4 انظر : الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين (ت 577هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة: الثالثة، 1405 هـ - 1985 م. 45/1.

وللخليل من التصانيف كتاب: العين في اللغة ، و معاني الحروف، و جملة آلات العرب، و تفسير حروف اللغة، وكتاب العروض، و النقط والشكل، و النغم .[1]

ومن أوصافه: كان شعث الرأس، شاحب اللون، قشف الهيئة، متمزق الثياب، متقطع القدمين، مغمورا في الناس لا يعرف. قال النَّضْر بن شُمَيْل: ما رأى الراؤون مثل الخليل ولا رأى الخليل مثل نفسه، توفي رحمه الله سنة (– 170 هـ = 786 م)[2].

ثانيا المبرد

هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عميرة بن حسان بن سليمان بن سعد بن عبد الله ابن زيد بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن أسلم (وهو ثمالة) بن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأسد بن الغوث. وعن أبي العباس يزعم أن ثمالة عوف بن أسلم. المعروف بالمبرد: إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار [3].

مولده بالبصرة كان في يوم الاثنين في ذي الحجة ليلة الأضحى سنة عشر ومئتين، سنة:(210 هـ = 826 م).

وله من المؤلفات (الكامل – ط) و (المذكر والمؤنث – خ) و (المقتضب – ط) و (التعازي والمراثي – خ) و (شرح لامية العرب – ط) مع شرح الزمخشريّ، و (إعراب القرآن) و (طبقات النحاة البصريين) و (نسب عدنان وقحطان – ط) رسالة. و (المقرب – خ)[4] أخذ النحو عن الجرمي والمازني[5]، وهو من أعلام الطبقة الثامنة كما ذكر الزبيدي[6].

وفاته رحمه الله كانت ببغداد، يوم الاثنين لليلتين بقيتا من ذي الحجة سنة ست وثمانين ومئتين. (286 هـ = 899 م).[7]

كتابه المقتضب

المقتضب بضم الميم وفتح التاء اسم أراده المبرد لكتابه ، ولعله أراده له لمعنى يريده ، فالاقتضاب في الكلام هو الكلام من غير تهيئة ولا إعداد كما قال صاحب اللسان:" واقْتِضابُ الْكَلَامِ: ارْتجالُه؛ يُقَالُ: هَذَا شعرٌ مُقْتَضَبٌ،

---

[1] انظر الأعلام 314/2.

2 ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي (المتوفى: 681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة:
الجزء: 1 – الطبعة: 0، 1900 ،الجزء: 2 – الطبعة: 0، 1900، الجزء: 3 – الطبعة: 0، 1900، الجزء: 4 – الطبعة: 1، 1971
الجزء: 5 – الطبعة: 1، 1994 ،الجزء: 6 – الطبعة: 0، 1900، الجزء: 7 – الطبعة: 1، 1994. 244/2.

3 انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة،241/3.

4 انظر الأعلام االزركلي144/7.

5: السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد (ت: 368 هـ) أخبار النحويين البصريين تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: 1373 هـ. 1966 م.77.

6: الزبيدي، محمد بن الحسن بن عبيد الله ابن مذحج الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت 379هـ)، طبقات النحويين واللغويين تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الثانية، الناشر: دار المعارف،101.

7 انظر طبقات النحويين ص 108.

وَكِتَابٌ مُقْتَضَبٌ. واقْتَضَبْتُ الحديثَ والشِّعْرَ: تَكلمْتُ بِهِ مِنْ غَيْرِ تهيئةٍ أَو إِعْدادٍ لَهُ"[1]. ولعل هذا المعنى يتفق مع ما ظهر عليه المقتضب مع ما توافر لدينا من صفات كان يتمتع بها المبرد رحمه الله من ذكاء وحفظ وسعة إلمام، فقد قال عبد الله بن الحسين بن سعد الكاتب، وأبو بكر بن أبي الأزهر: كان أبو العباس محمد بن يزيدَ من العلم وغَزارة الأدب، وكثرة الحفظ، وحسن الإشارة، وفصاحة اللسان، وبراعة البيان، ومُلُوكِيَّة المجالسة، وكَرَم العِشْرة، وبلاغة المكاتبة، وحَلاوة المخاطبة، وجَوْدة الخط، وصحَّة القريحة، وقُرْب الإفهام، ووضوح الشرْح، وعُذوبة المنطق ... على ما ليس عليه أحد ممَّن تقدَّمه أو تأخَّر عنه.[2]

ويعتبر المقتضب من أبرز كتب النحو بعد شهرة كتاب سيبويه، ومما زاد من قيمة المقتضب أن قيض الله له أحد علماء هذه الأمة المعاصرين، بأن يقوم بتحقيقه وإخراجه للوجود ألا وهو الأستاذ الدكتور المرحوم محمد عبد الخالق عضيمة، الأستاذ بجامعة الأزهر الذي أخرجه على صورته التي بين أيدينا اليوم.

المبحث الأول:

آراء الخليل التي استشهد فيها المبرد برأي الخليل

1. مسألة: وزن أشياء

اختلف النحاة في وزن أشياء، هل هي على وزن (أَفْعَاء)، أم على وزن (لَفْعَاء)، فرأى الكوفيون أن وزن (أَشْيَاء) (أفْعَاء)، والأصل عندهم (أَفْعِلاء)، ووافقهم في ذلك أبوالحسن الأخفش، ورأى بعض الكوفيين أن وزن أشياء (أَفْعَال)، ودللوا على قولهم بأنه على أفعاء؛ لأنه جمع شيء، وأصل شيء شَيِّيء نظير شَيَّعْ، فقالوا في جمعه: أَشْيِئَاء على أَفْعِلَاء، ثم حذفت الهمزة طلبا للخفة؛ لأن الألف بين الهمزتين حاجز غير حصين، ولأن الكلمة جمع والجمع يستثقل فيه مالا يستثقل في غيره، والذي يدل على أن الكلمة جمع عند الكوفيين وليست بمفرد، أن ما بعدها من الثلاثة إلى العشرة لا يضاف إلا إلى الجمع، كقولهم ثلاثة أثواب، فلا يجوز ثلاثة ثوب. [3]

ورأى البصريون أن وزن (أَشْيَاء): (لَفْعَاء)، واستدلوا لقولهم بأن أصله: (شَيْئَاء) على وزن (فَعْلاء) فاستثقلوا اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين، فقدموا الهمزة التي هي اللام على الفاء، فتقدمت لام فعلاء الذي هو وزن الأصل على الفاء، فصارت (لَفْعَاء). [4]

من الآراء التي استشهد المبرد فيها برأي الخليل فيها القول في وزن (أشياء) حيث أورد في باب أسماه (هَذَا بَاب مَا كَانَ لَفظه مقلوبا فحقُّ ذَلِك أَن يكون لَفظه جَارِيا على مَا قُلِبَ إِليه) قولا يفيد سياقه أنه وافق الخليل في وزن أشياء،

---

1 انظر ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت711هـ)، لسان العرب الناشر: دار صادر– بيروت الطبعة: الثالثة - 1414 هـ.680/1.

2 انظر طبقات النحويين واللغويين، ص101.

3 انظر الأنباري، عبد الرحمن ابن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين (ت 577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى 1424هـ- 2003م. 814/2.

4 انظر الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد، أبو عبد الله، الشّرجي اليماني، (ت802هـ)، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق د: طارق الجنابي، عالم الكتب ، ومكتبة النهضة، الطبعة الأولى 1407هـ. 1987م بيروت. 85.

وإنما هي عنده (فعلاء) وكان أصلها (شيئاء) فكرهوا همزتين بينهما ألف فقلبوا، وبعد رده على الأخفش علي رأى أن وزن (أشياء) (أفعلاء) قال قولا يفيد موافقته للبصريين ومستشهدا برأي الخليل حيث قال: " فقد ثَبت قَول الْخَلِيل بحجّة لَازِمَة" [1].

2. مسألة: (اللَّفْظ بالحروف)

من الآراء التي استشهد المبرد فيها برأي الخليل، طريقته ورأيه في طريقة اللفظ بالحروف حيث ذكر بابا أسماه اللفظ بالحروف ونقل ذِكر سيبويه لمنهج الخليل لطريقة لفظه بالحروف حيث سأل الخليلُ أصحابه كيف تلفظون بالباء من (اضرب) والدال من (قد) وما أشبه ذلك من السواكن، فأجابوه (بَا) (دال) فقال إنما سمَّيتم باسم الحرف ولم تلفظوا به، ثم أوضح الخليل لأصحابه قولا مفاده، إذا أردت أن تنطق بحرف ساكن أن تزيد قبله ألف الوصل تقول: (اِب) (اِد)؛ لأنه لم يكن سبيل إلى الابتداء بالساكن، وأما إذا أردت أن تنطق بحرف متحرك فذلك بزيادة هاء لبيان الحركة كما في قولك: (ارمه) وكما في قوله تعالى ({وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَه}،[2] فتقول في الباء من: ضربَ، والضاد من: ضحى (بَهْ) (ضُهْ)،[3] وهذا سياق يظهر الموافقة التامة بل والاستشهاد به في تقرير هذه القاعدة عند المبرد.

3. مسألة : ما جاء على وزن (فَعَلة).

استشهد المبرد برأي الخليل في أن ما جاء على (فَعَلة) على مثال: حييت وإن لم يستعمل؛ وعلل ذلك بأنه لو كان فعلا للزمته على بعد علة، ورفض هذا في الفعل، فيكون فَعَلة على مثال حياة، ورأى أنه يبنى ولم يجر على مثال الفعل، ثم قال:" وهذا قول الخليل، إلى أن يصرح بحكمه في آخر قوله ويقول:" وَقَول الْخَلِيل أَحبّ إِلينا".[4]

4. مسألة: إن المكسورة.

يرى المبرد أن (إن) المكسورة إذا خففت لا تعمل؛ وذلك لأنها أشبهت الفعل من ناحية اللفظ؛ فلما نقص هذا اللفظ بذهاب التشديد رجعت عن مستوى قوة الفعل فلا تعمل، واستشهد بقراءة الخليل لقوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ [5] على أن (إن) مخففة وهذان مبتدأ، واللام للفرق بين النافية والمخففة، وساحران خبر، وهذه أوضح القراءات إعرابا ولفظا موافقة للرسم والمعنى.[6]

1 انظر المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف (ت 285هـ)، المقتضب تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت. 30/1.

2 سورة القارعة آية 10.

3 انظر المقتضب 32/1.

4 المرجع نفسه 151/1.

5 سورة طه 63.

6 انظر المقتضب 364/2.

5. مسألة: أَفْعَل في الكلام.

ومن آراء الخليل التي استشهد بها المبرد في مقتضبه أن كل (أفعل) في الْكَلَام يكون نعتا فَغير مَصْرُوف، وَإِن كَانَ اسْما انْصَرف، في مثل قولك: هذا رجل أفعلُ، بدون صرف (أفعل)؛ لأنه جاء في موضع نعت، وقد وافق سيبويه المبرد في هذا،[1] وأيد المبرد هذا الرأي[2].

6. مسألة الاشتراك في المعرفة والنكرة

ومما استشهد به المبرد من آراء الخليل رأيه في باب اشتراك المعرفة والنكرة في عدم جواز مثل قولك: مررت بغلام زيد العاقلين تريد أن تنعت الغلام وزيد بالعاقلين؛ لأن زيدًا من تمام اسم الغلام، وإنما الصواب مررت بغلام زيد العاقل، حيث قال المبرد:" وَكَذَلِكَ لَو قلت مَرَرْت بِغُلَام زيد العاقلين تُرِيدُ أَن تنْعَت الْغُلَام وزيدا لم يجز لِأَن زيدا من تَمام اسْم الْغُلَام وَهَذَا قَول الْخَلِيل وَلَا يجوز غَيره".[3]

المبحث الثاني:

آراء الخليل التي استأنس بها المبرد.

1. مسألة: ما اعتلت فيه العين ولامه همزة.

وبيان ذلك أنك إذا بنيت من شيء اسما على فاعل اعتل موضع العين منه، فهُمِز في مثل قائل وبائع، فإذا همزت العين التقت هي واللام التي هي همزة، فيلزم هذا الهمزة التي هي لام القلب إلى الياء؛ لكسرة ما قبلها؛ لأن القاعدة تقول لا تلتقي همزتان في كلمة إلا لزم الآخر منها البدل، فقولنا: جاء ، كان أصله جائيء وكذلك شاء وساء، وقد اتفق كل النحويين على هذا إلا الخليل، فقد خالفهم في هذا واحتج بأن من دأب النحاة أنهم يجنحون في غير هذه القاعدة إلى القلب فيما كان فيه همزة واحدة استثقالا لها، فيقدمون لام الفعل ويؤخرون الهمزة التي هي عين فيها لا يهمز فيها غيرها، واستشهد بقول العرب : (لاثٍ بِهِ الأَشاءُ والعُبْرِى ...) على أن الأصل في (لاث) لاوث، ثم حصل فيها قلب مكاني فقدمت الثاء على الواو، ثم قلبت الواو ياء، ثم حذفت الياء عندما نونت.

واستشهد أيضا بقول الشاعر[4]

(فَتَعَرَّفوني إِنَّني أَنا ذاكمو ... شاكٍ سلاحي فِي الْحَوَادِث مُعْلِمُ)

---

1 انظر سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر،(ت 180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م.302/3.

2 انظر المقتضب 384/3.

3 انظر المقتضب 315/4.

4 البيت من الكامل، وهو لطريف بن تميم العنبري، وهو من شواهد سيبويه في كتابه 466/3.

على أن (شاك) أصلها شائك، أي: ذو شوكة، فقلبت الهمزتان؛ لالتقائهما، فالهمزة التي تلي الألف إنما هي لام الفعل التي لم تزل همزة، والمتأخرة إنما هي عين الفعل التي كانت تهمز للاعتلال إذا كانت إلى جانب ألف، فيقر المبرد هذا الخلاف من الخليل، ويورده بسياق يشير إلى رضاه به، ويقول :" وكلا الْقَوْلَيْنِ حسن جميل". [1]

2. مسألة: ما بني من هذه الأفعال اسما.

ومن القضايا التي استأنس المبرد فيها برأي الخليل في باب: (ما بني من هذه الأفعال اسما) بحيث ذكر رأي الخليل أن الجمع الذي تلتقي فيه علتان من باب مطايا وأداوى الذي تجتمع فيه همزة و وحرف علة فإن الخليل يرى فيه القلب، كما كان يرى في باب (جاءٍ) حيث أورد المبرد رأي الخليل مستأنسا ومستنصرا به في تدعيم رأيه، حيث كان السياق سياق استئناس، حيث قال: " وَكَانَ الْخَلِيل يرى فِي هَذَا الْجمع الَّذِي تلتقي فِيهِ علَّتان من بَاب مطايا وأَداوَى الَّذِي تَجْتَمِع فِيهِ همزَة وحرف علَّة القلبَ"2 ، ثم ذكر بعد هذا الموضع بقليل رأي الخليل في جمع خطيئة على خطايا قياسا على (مِدْرى مدارى) وعلل رأي الخليل بأنه للخفة .[3]

3. مسألة: قلب الواو همزة.

استأنس المبرد برأي الخليل في عدم قلب الواو همزة، عندما يأتي عينا للكلمة التي عيناها أو لا ماتها ياءات، مثل: شاوي ولاوي، فرأي المبرد أن الواو لا تقلب ألفا؛ لأن موضع العين منه صحيح؛ ولأن اللام معتلة العين، فلا تجمع على الحرف علتان فتقول (رجل شاوٍ) و(رجل لاوٍ) بغير همزة؛ لأن العين لا علة فيها، ثم قال:" وَلَا يلْزم الْخَلِيل قلب هَذَا لأَنَّه بِمَنْزِلَة غير المعتلّ" [4].

4.مسألة تخفيف الهمزة الثانية.

رجح المبرد رأي الخليل في تخفيف الهمزة الثانية إذا التقت الهمزتان في كلمتين في كل حال؛ لأن البدل لا يلزم إلا الثانية؛ وذلك لأن الأولى يلفظ بها، ثم قال :" وقول الخليل أقيس وعليه أكثر النحويين".[5]

5. مسألة: إدغام المثلين في الفعل.

استأنس المبرد برأي الخليل في(باب ادغام المثلين في الفعل) في تصحيح ما جاء على (فَعَلٍ) نحو : جَلَلٍ و شَرَرٍ و ضَرَرٍ وكل ما كان مثله، وإنما صححوا هذا لخفة الفتحة؛ لأنها كانت تصح فيما لا تصح فعلت منه، ثم عقب بقوله :" وهذا قول الخليل وسيبويه".[1]

---

1 انظر المقتضب 116/1.

2 انظر المقتضب 140/1.

3 المرجع نفسه1/ 141.

4 انتظر المقتضب 148/1.

5 المرجع نفسه 159/1.

6. مسألة: مكان إن المكسورة في الكلام.

استأنس المبرد برأي الخليل في أن (إن) المكسورة مكانها في الكلام في أحد ثلاثة مواضع، ترجع إلى موضع واحد وهو الابتداء؛ لأن الموضع لا يخلص للاسم دون الفعل، وذكر استئناس الخليل بتقدير اللام قبل (أن) في قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ 2 فيكون التقدير: ولأن المساجد لله.[3]

7. مسألة : ما كان من الأخبار بعد أم.

استأنس المبرد برأي الخليل: بأن كل ما كان من الأخبار ومن حروف الاستفهام غير الألف فلا تقع (أم) بعده إلا مستأنفة، حيث قال:" وَكَانَ الْخَلِيل يُجِيز: لأضربنه أذهب أم مكث، يُرِيد: لأضربنه أي ذَلِك كَانَ، وَإِنَّمَا عبارَة الْألف وَأم بـ (أي) فَحَيْثُ صلحت (أي)، صلحتا، وَكَانَ يُجِيز على هَذَا كل حق لَهَا سميناه أم لم نُسَمِّيه". [4]

8.مسألة: عدم إجازة صياغة التعجب مما زاد على الثلاثة أحرف.

استأنس المبرد برأي الخليل، وهو تأييده وتدليله على أن ما جاوز الثلاثة أحرف بغير زيادة لم يجز أن يقال فيه عند صياغة التعجب منه: ما أفعله؛ لأنك لو فعلت لاضطررت إلى حذف حرف من أصوله، بل يجب أن تصيغ التعجب منه بقولك في مثل: دحرج واحرنجم: ما أشد دحرجته، وما أشد احرنجامه.[5]

المبحث الثالث:

آراء الخليل التي ردها المبرد على الخليل.

1. مسألة: ألفات الوصل مع لام التعريف قد تنفصل.

من الآراء التي ردها المبرد على الخليل في سياق حديثه عن ألفات الوصل، اعتبار الألف التي تلحق مع لام التعريف أنها كلمة بمنزلة (قد) تنفصل بنفسها، وأنها في جميع الأسماء بمنزلة (سوف) في الأفعال، حيث أورد المبرد في سياق حديثه ما يظهر رفضه لرأي الخليل فقال :" وَزعم الْخَلِيل أَنَّهَا كلمة بِمَنْزِلَة(قَدْ) تنفصل بِنَفسِهَا وأَنَّهَا فِي الأَسماءِ بِمَنْزِلَة (سَوف) فِي الأَفعال".[6]

---

1 المرجع نفسه 200/1.

2 سورة الجن آية 18.

3 انظر المقتضب 347/2 348.

4 انظر المقتضب 300/3.

5 انظر المقتضب 182/4.

6 انظر المقتضب 83/1.

غير أن المبرد أعاد وقرر في مقتضبه ما رده في هذا الموضع على الخليل حيث قال:" وَمن ألفات الْوَصْل الْألف الَّتِي تلْحق مَعَ اللَّام للتعريف وَإِنَّمَا زيدت على اللَّام لِأَن اللَّام مُنْفَصِلَة مِمَّا بعْدهَا فَجعلت مَعهَا اسْما وَاحِدًا بِمَنْزِلَة قد".[1]

وأورد الرضي هذا الرأي للمبرد في شرحه للكافية،[2] ونقل عنه محقق المقتضب أن المبرد أورد في كتاب له اسمه الشافي أن حرف التعريف هو الهمزة المفتوحة وحدها، وأما اللام فزائدة عنها للفرق بينهما وبين همزة الاستفهام.[3] وهذا ما نسبه إليه الأزهري في شرح التوضيح[4].

2. مسألة بناء اليوم من الفعل.

ومن الآراء التي ردها المبرد على الخليل: قوله بأن بناء قولنا (اليوم) من الفعل المبني للمجهول (أُوِومَ) من الياء المنقلبة عن واو، فلما بناها هذا البناء جعلها مدة، ثم عقب المبرد بعد طول شرح بأن جميع النحويين خالفوا رأي الخليل وقال بأن بناء قولك (اليوم) من المجهول (أُيِّم)؛ لأنها أصلية والإدغام لازم لها؛ ولأن المد ليس بأصل من الأصول، ثم قال": فهذا قول النحويين وهو الصواب والقياس".[5]

ويأتي المبرد ليذكر في موضع آخر رده للخليل في هذه المسألة ويقول:" وَزعم الْخَلِيل أَنَّ (يَوْمَ) كأَنَّه من " يُمْتُ " وَكَذَا يجب أَن يكون لَو كَانَ فِعْلا لأَنَّ ذَوَات الْوَاو إِذا كَانَت (فَعَلْت) فَهِيَ منقولة إِلى (فَعُلْت)" [6] فعبر برأيه بمصطلح الزعم وهو مصطلح الرد عند المبرد.

3. مسألة: نصب الفعل بعد أن مضمرة أو مظهرة.

من الآراء التي ردها المبرد على الخليل، أن الخليل يرى أن الفعل لا ينتصب إلا بعد (أَنْ مضمرة أو مظهرة) ثم ذكر المبرد رده لهذا القول قائلا:" وَكَانَ الْخَلِيل يَقُول لَا ينْتَصب فعل الْبَتَّةَ إِلَّا بِأَن مضمرة أَو مظهرة وَلَيْسَ القَوْل كَمَا قَالَ"،[7] وقد جاء المبرد بسياق في سياق تعليله لرده لقول الخليل بأن الخليل يرى بأن (لن) في مثل قولك : زيدا لن أضرب، إنما هي مكونة من (لا) و(أن) ولكنك حذفت الألف من (لا) والهمزة من (أن) وجعلتهما حرفا واحدا، ثم عقب بقوله

1 انظر المقتضب 94/2.

2 انظر الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، نجم الدين (ت 686هـ) شرح الرضي على الكافية، طبعة جديدة مصححة ومذيلة بتعليقات مفيدة، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الاستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الاسلامية كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جميع حقوق الطبع محفوظة 1398 هـ - 1978 م جامعة قاريونس. 241/3.

3 انظر المقتضب 94/2.

4 انظر الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ، زين الدين المصري (ت 905هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى 1421هـ- 2000م. 179/1.

5 انظر المقتضب178/1. و 223/1.

6 انظر المقتضب 222/1.. 156/3.

7 انظر المقضب 6/2.

:" وَلَيْسَ القَوْل عِنْدِي كَمَا قَالَ وَذَلِكَ قَالَ الْخَلِيل لفسد هَذَا الْكَلَام لِأَن زيدا كَانَ ينْتَصب بِمَا فِي صلَة أَن وَلَكِن (لنْ) حرف بِمَنْزِلَة أَن".[1] وهذا السياق واضح في إفادة رد الرأي.

4. مسألة: مسألة أصل (مهما).

من الآراء التي ردها المبرد على الخليل رأيه أن (مهما) أصلها (ماما) مكونة من (ما) مكررة، وأن (ما) الثانية زائدة على الأولى، وأن الهاء مبدلة من الألف في ماء الأولى فصارت (مهما)، وقد عبر المبرد عن هذا القول بالزعم حيث قال:" لِأَن الْخَلِيل زعم أَنَّهَا مَا مكررة وأبدلت من الْألف الْهَاء وَمَا الثَّانِيَة زَائِدَة على مَا الأولى".[2] وقد ذكر هذا الرأي سيبويه للخليل حيث قال:" وسألت الخليل عن مهما فقال: هي ما أدخلت معها ما لغواً، بمنزلتها مع متى إذا قلت متى ما تأتني آتك، وبمنزلتها مع إن إذا قلت إن ما تأتني آتك، وبمنزلتها مع أين كما قال سبحانه وتعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ 3 وبمنزلتها مع أيٍ إذا قلت: ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾، [4] ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا: ماما، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى. وقد يجوز أن يكون مه كإذ ضم إليها ما.".[5]

5. مسألة : الفصل بين (إما) و (أو).

من آراء الخليل التي لم يبد لها المبرد ارتياحا رأيه في الفصل بين (إما) و (أو) في مثل قولك: ضربت زيدا أو عمرا، فقد مضى في صدر كلامك أنك ضربت زيدا وأنك متيقن من هذا، ثم حدث لك شك بـ(أو)، وإنك إذا قلت ضربت زيدا إما عمرو فقد بنيت كلامك على الشك وهذا لا يجوز عند المبرد.

وذكر المبرد أن الخليل يزعم أن (إما) هي في الأصل (إنْ) ضمت إليها (ما) ولا يجوز حذف ما منها إلا في ضرورة الشعر؛ لأن الضرورة الشعرية ترد الأشياء إلى أصولها، وهذا السياق من المبرد يدل على رفضه لرأي الخليل.[6]

6. مسألة: إجازة الحمل على المعنى.

مما رده المبرد من آراء الخليل رأيه من إجازة الحمل على المعنى بدون استغناء على اللفظ، فمثلا يجوز عند الخليل قولك: ما أتاني غير زيد وعمرو بجر عمرو، وذلك على تأويل أن غير زيد في موضع إلا زيد وفي معناه، فقد رد المبرد تأويل الخليل لتقدير قوله تعالى: ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ [7] بقوله :" وزعم الْخَلِيل أَنه لما قَالَ: " انْتَهوا " علم أَنه يدفعهم

1 انظر المقتضب 8/2.
2 المرجع نفسه 48/2.
3 سورة النساء 78.
4 سورة الإسراء 110.
5 انظر الكتاب لسيبويه 59/3.
6 انظر المقتضب 28/3.
7 سورة النساء من الآية 171.

عَن أَمر، ويغريهم بِأَمْر يزجرهم عَن خِلَافه، فَكَانَ التَّقْدِير: ائْتُوا خيرا لكم وَقد قَالَ قوم: إِنَّمَا هُوَ على قَوْله: يكن خيرا لكم وَهَذَا خطأ فى تَقْدِير الْعَرَبِيَّة"[1] وهذا سياق يفي درد المبرد لرأي الخليل.

وقد أثبت سيبويه هذا الرأي للخليل حيث قال:" زعم الخليل رحمه الله ويونس جميعا أنه يجوز: ما أتاني غيرُ زيد وعمرو. فالوجه الجر. وذلك أن غير زيد في موضع إلا زيدٌ وفي معناه، فحملوه على الموضع كما قال: فلسنا بالجبال ولا الحَديدَا فلما كان في موضع إلا زيدٌ وكان معناه كمعناه، حملوه على الموضع." [2]

7. مسألة: صرف (فَعْلان) الذي مؤنثه (فَعْلى).

مما يشتم منه رائحة الرد ولكن ليس للرأي وإنما هو للتأويل لهذا الرأي، فقد اتفق المبرد مع الخليل على أن ما كان من (فَعْلان) الذي مؤنثه (فَعْلَى) غير مصروف في معرفة ولا نكرة، ولكن المبرد بعد أن أورد رأيه وحجته في المنع من الصرف أبدى عدم ارتياحه لتأويل المبرد لذلك، حيث قال:" وَزعم الْخَلِيل أَن الدَّلِيل على ذَلِك: أَن كل مؤنث تلْحقهُ عَلامَة التَّأْنِيث بعد التَّذْكِير فَإِنَّمَا تلْحقهُ على لَفظه إِلَّا مَا كَانَ مضارعا لتأنيث أَو بَدَلا فى أَن عَلامَة التَّأْنِيث لَا تلْحقهُ على لَفظه؛ لِأَنَّهُ لَا يدْخل تَأْنِيث على تَأْنِيث، وَكَذَلِكَ لَا يدْخل على مَا كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ أَلا ترى أَنَّك لَا تَقول: حمراءة، وَلَا صفراءة فَكَذَلِك لَا تَقول: غضبانة، وَلَا سكرانة، وَإِنَّمَا تَقول: غَضبى، وسكرى".[3]

8. مسألة: دخول النداء على النكرة.

من الآراء التي ردها المبرد على الخليل أن الخليل لم يعتبر ما جاء في قول الشاعر

(أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرِ اليَوْمَ مِثْلَهُ ... جَرِيرٌ ولكنْ فِي كُلَيْبٍ تَواضُعُ)[4]

نداءً بحجة أنه لو اعتبره نداء لكان قد نادى منكورا، فمنع الخليل النداء هنا لاعتباره نكره يدخل فيه كل شاعر وهو إنما قصد شاعرا بعينه فقال المبرد" فَكَانَ الْخَلِيل يزْعم أَن هَذَا لَيْسَ نِدَاء من أجل الْمَعْنى وَذَلِكَ أَنه لَو ناداه كَانَ قد نَادَى منكورا وَكَانَ كل من أَجَابَهُ مِمَّن لَهُ هَذَا الِاسْم فَهُوَ الَّذِي نَادَى"[5] وهذا سياق رد لدى المبرد.

9. مسألة: اعتبار (لا) مع اسمها اسما واحدا.

ومما رده المبرد على الخليل وعلى سيبويه أيضا قولهما أنه في مثل قولك: لا غلامين لك، فإن (لا) مع غلامين بمثابة اسم واحد، وتثبت النون كما تثبت من الألف واللام في تثنية مالا ينصرف وجمعه، فرد المبرد هذا الرأي وقال :" وَكَانَ الْخَلِيل وسيبويه يزعمان أَنَّك إِذا قلت لَا غلامين لَك أَن غلامين مَعَ لَا اسْم وَاحِد" إلى أن يقول:" وَلَيْسَ القَوْل عِنْدِي

1 انظر المقتضب 283/3.

2 انظر الكتاب لسيبويه 344/2.

3 انظر المقتضب 335/3.

4 البيت من الطويل، للصلتان العبدي يفضل جريرا على الفرزدق شعرا، ويفضل الفرزدق على جرير شرفا وفضلا وهو من شواهد الكتاب (1/ 328)، والمقتضب (3/ 215)، وشرح الرضي على الكافية 355/1.

5 انظر المقتضب215/4.

كَذَلِك لِأَن الْأَسْمَاء الْمُثَنَّاة والمجموعة بِالْوَاو وَالنُّون لَا تكون مَعَ مَا قبلهَا اسْما وَاحِدًا لم يُوجد ذَلِك كَمَا لم يُوجد الْمُضَاف وَلَا الْمَوْصُول مَعَ مَا قبله بِمَنْزِلَة اسْم وَاحِد".[1]

الخاتمة

بعد هذه الجولة في كتاب المقتضب ومن خلال محطاته مع الخليل نستطيع أن نلمس شيئا يكاد يكون بارزا، وهو أن الكم الأكثر من محطات الرجوع إلى الخليل كانت في القضايا الصرفية، وما يخص بنية الكلمة، وأن الكلام يكاد يكون معدوما عن القضايا النحوية ونظرية العامل والمعمول، وهذا راجع في تقديري إلى أن اللسان العربي في زمن المقتضب لايزال مستقيما إلى حد كبير، وأن السليقة العربية الفصيحة تحافظ على الكلام بدون الرجوع إلى القواعد، وإنما الحاجة أكثر إلى الناحية البنيوية للكلمة نظرًا لاختلاط القبائل واختلاف اللهجات، أما النشاطات النحوية والقواعد النحوية فبرز في مرحلة تلي هذه المرحلة.

كما تبرز شخصية المبرد واضحة جلية في اعتبار ما بدت له صحته وتأييده، والرد على ما لم ير صحته ورفضه حتى من الخليل وسيبويه، وهذا يدل على مكانة في العلم مرموقة.

ومما توصل إليه البحث ما يلي:

1. استقلالية شخصية المبرد في آرائه وعدم جنوحه لأحد إلا بدليل.
2. اعتماده على القياس والحمل على المثال والكثير الغالب.
3. من النتائج ان أغلب الموافقات للخليل كانت في المسائل الصرفية.
4. يتضح من خلال النقول عن الخليل أنه المرجع الأهم للغويين في المسائل الصرفية، ويشير هذا إلى:.

أ- أن جهوده الكبيرة في جمع اللغة من خلال رحلاته المعروفة جعلته يتصدر قائمة اللغويين

ب- أن زمن الخليل لم يكن زمن فصل النحو على الصرف بل كانت اللغة وحدة واحدة.

ت- أن الحاجة لم تبرز بعد في زمن الخليل لبروز علم النحو في استقلاليته لسلامة السليقة آنذاك.

تم البحث

والله أسأل أن يكتب له القبول، وأن ينفع به، والحمد لله أولا وآخرا

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه آمين

1 انظر المقتضب 366/4.

المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم .

ثانيا :كتب التراث .

1. السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد (ت: 368 هـ) أخبار النحويين البصريين تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: 1373 هـ . 1966 م.

2. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي (المتوفى: 681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة:

الجزء: 1 – الطبعة: 0، 1900 ،الجزء: 2 – الطبعة: 0، 1900

الجزء: 3 – الطبعة: 0، 1900، الجزء: 4 – الطبعة: 1، 1971

الجزء: 5 – الطبعة: 1، 1994 ،الجزء: 6 – الطبعة: 0، 1900

الجزء: 7 – الطبعة: 1، 1994.

3. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت711هـ)، لسان العرب الناشر: دار صادر– بيروت الطبعة: الثالثة – 1414 هـ.

4. الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ، زين الدين المصري (ت 905هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى 1421هـ– 2000م.

5. الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، نجم الدين (ت 686هـ) شرح الرضي على الكافية، طبعة جديدة مصححة ومذيلة بتعليقات مفيدة، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الاستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الاسلامية كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جميع حقوق الطبع محفوظة 1398 هـ – 1978 م جامعة قاريونس.

6. الأنباري، عبد الرحمن ابن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين (ت 577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى 1424هـ– 2003م.

7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين (ت 577هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة: الثالثة، 1405 هـ – 1985 م.

8. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت 748هـ)، سير أعلام النبلاء ، دار الحديث– القاهرة، الطبعة: 1427هـ–2006م.

9. الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد، أبو عبد الله، الشّرجي اليماني، (ت802هـ)، الزبيدي تحقيق د: طارق الجنابي، عالم الكتب ، ومكتبة النهضة، الطبعة الأولى 1407هـ . 1987م بيروت.

10. الزبيدي، محمد بن الحسن بن عبيد الله ابن مذحج الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت 379هـ)، طبقات النحويين واللغويين تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الثانية، الناشر: دار المعارف.

11.الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي (ت 1396هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين ، الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو 2002 م

12. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر،(ت 180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م.

13. القفطي، لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت: 646هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1982م.

14. المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف (ت 285هـ)، المقتضب تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت.